عسالي وغزال بانتظار موافقة الدخول

رئيس بلدية سبينة: حتى الآن المخابز لم تعمل وعدادات الكهرباء مسروقة

| راما محمد

أكد رئيس بلدية السبينة عز الدين الشهابي استمرار دخول الأهالي إلى البلدة، باستثناء حي العسالي وغزال بانتظار موافقة الجهات المختصة للسماح بالدخول، مشيراً إلى أن تسجيل بطاقات الدخول للبلدة كان يتم بشكل يومي لكن نتيجة انخفاض الضغط اقتصر التسجيل على يومي الإثنين والخميس بمعدل ٣٠-٣٥ عائلة يومياً.

وأشار الشهابي في حديث خاص مع «الوطن» أن ١٠٤٠٠ عائلة دخلت البلدة منذ عام ٢٠١٧، إلا أن الخدمات المتوافرة في البلدة لا تغطي حاجة هذه العائلات، مبيناً أن شبكات الصرف الصحي في البلدة مهترئة ولم تستبدل، كما أن آبار المياه لم توضع جميعها في الخدمة، مضيفاً: من المفروض أن تكون الجاهزية لـ٤٥ بئر ماء يغذي البلدة إلا أن الجاهز حالياً ١٢ بئراً.

ولفت الشهابي إلى أن جميع السكان يستجرون الكهرباء بشكل عشوائي وغير شرعي، نتيجة سرقة جميع عدادات الكهرباء من البلدة، ما يؤدي إلى استهلاك إضافي وحمولة زائدة على المحولات تفضي إلى احتراقها، مبيناً أن عدد المحولات في البلدة غير كافٍ ولا يغطي سوى ٢٥٪ من حاجة البلدة.

وأضاف الشهابي أنه في حال تقدم أحد سكان البلدة بطلب عداد كهرباء جديد، فلابد له أن يتقدم بضبط يحتاج إنجازه إلى ١٥ يوماً وفي النهاية الطلب لا يوافق عليه، مشيراً إلى أن البلدية تتواصل بشكل يومي مع وزارة الكهرباء ووزارة الموارد المائية إلا أن الاستجابة بطيئة ولا تغطي الحاجة.

وبين الشهابي أن ثلاث مدارس فقط من أصل ٦ مدارس جرى تأهيلها في البلدة، لافتاً إلى أن أغلبية الطلاب مسجلون في مدارس خارج السبينة كالقنيطرة وأشرفية صحنايا.

وأشار الشهابي أن الأفران الخاصة الخمسة في البلدة لم تعمل بعد، في حين أن المخبز الاحتياطي الوحيد يغطي ٨٥٪ من حاجة البلدة، منوهاً بأن محافظة دمشق وفرت للبلدة في الفترة الأخيرة عقد نظافة وعقد ترحيل أنقاض.

الصباغ رداً على نائب: همي المواطنون والمجلس.. والحكومة تدافع عن نفسها

نواب: القائمون على بعض الجمعيات أصبحوا أثرياء ويوزعون مواد منتهية الصلاحية

➤ أنزور: موضوع الأداء الحكومي أصبح الأكثر نقاشاً وتهكماً ➤ وزيرة الشؤون: الاتفاق مع وزارة العدل لتعديل القوانين الخاصة بمكافحة التسول ➤ وزير الأشغال عرنوس: ١,١ مليون سكن حاجة سورية

| محمد منار حميجو

يبدو أن أداء بعض الوزراء تحت قبة مجلس الشعب لا يلقى رضا العديد من النواب معتبرين أنهم يدخلون كثيراً في التفاصيل من دون الحديث عن الإستراتيجية والرؤية التي تخص وزاراتهم إضافة إلى مطالب البعض أن تكون جولات الوزراء بحضور النواب كل حسب منطقته وهذا ما أيده رئيس المجلس حمودة الصباغ.

وخلال الجلسة المخصصة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قال الصباغ رداً على مداخلة فايز نصوح: همي الأول والأخير هو المجلس وأعضاؤه وعمله والمواطنون بشكل كامل، مضيفاً: في حين الحكومة تستطيع أن تدافع عن نفسها في كل وقت وزمان.

وأكد الصباغ أن حضور الأعضاء أثناء جولات الوزراء مطلب حق، مضيفاً: سبق ودعونا رئيس مجلس الوزراء ونكرر هذا الطلب عبر وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب أنه خلال الجولات أن يكون أعضاء المجلس موجودين في الأنشطة التي تنفذ والجولات ويرجى التعميم بذلك.

كلام الصباغ جاء تعقيباً على ما طرحه النائب فايز نصوح حول موضوع جولات الوزراء من دون علم أعضاء المجلس إضافة إلى قوله لرئيس المجلس: يجب أن تكون داعماً لنا وليس للحكومة فقط.

من جهته رأى نائب رئيس المجلس نجدت أنزور أن موضوع الأداء الحكومي أصبح الأكثر نقاشاً وتهكماً أيضاً، مضيفاً: لا يجوز لنا أن نهمل نبض الشارع، دائماً المقولة إن الحكومات تتعرض للنقد وهذا أمر طبيعي لكن اليوم نحن خرجنا من أزمة وحرب ومن ثم يجب أن يكون هناك أداء أكبر واستنفار من الحكومة.

وأضاف أنزور: في سورية نحن دولة مؤسسات نعمل وفق توجيهات الرئيس بشار الأسد الذي وجه من هذا المنبر وتحت هذه القبة أن تكون رقابتنا للحكومة «رقابة فاعلة».

وانتقد زميله خليل طعمة عرض الوزراء تحت القبة بقوله: هناك نمط ثابت من الوزراء أثناء تقديمهم لخطط وزاراتهم وهو الدخول في التفاصيل والحديث عن الأمور الإجرائية وإغفال الجزء الأهم من العرض وهو الإستراتيجية والرؤية التي تقدمها الوزارة.

وفي مداخلة له أكد طعمة أن الدخول في الأرقام أثناء العرض من الممكن أن يطرح ضمن تقرير يوزع على الأعضاء، معتبراً أن الطريق الأمثل هو التفاعل المباشر في الرؤى الإستراتيجية التي يمكن الاستفادة منها، مؤيداً ما ذكره نائب رئيس المجلس نجدت أنزور في الجلسة السابقة عن العبارات التي تصدر من الوزراء وأصبحت مملة لدى المواطن.

وأضاف طعمة: مع احترامي لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل لكن كنا نتمنى أن نسمع أموراً عن إستراتيجية الوزارة حول رؤيتها لمعالجة المخدرات التي انتشرت بشكل كبير وخصوصاً بين الشباب، معتبراً أن هذا الموضوع مغفل لدى الوزارات.

ورأى طعمة أن عمل الوزارة مهم جداً فيما يتعلق بتقديم الدراسات المجتمعية الواضحة وتقديمها للوزارات الأخرى لتتمكن من التخطيط والعمل وهذا دور مساهم من الوزارة.

كلام طعمة أيده كل من النائبين محمد خير سريول ونور حسن، فيما يخص طرح الوزراء للأمور الإستراتيجية بدلاً من الخوض في التفاصيل الإجرائية.

وطلب النائب آلان بكر من الوزراء أن يوضحوا للمجلس ما اتخذوه من الإجراءات حول مكافحة الفساد، مضيفاً: رئيس الوزراء عماد خميس تحدث تحت القبة أن متعته مكافحة الفساد.

وأثار النائب معروف السباعي موضوع التأمين الصحي، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الموظفين في القطاعين العام والخاص عند الانتهاء من خدماتهم لا يوجد لديهم تأمين صحي، ضارباً مثلاً: يوجد تأمين إلزامي للسيارات على حين لا يوجد للأشخاص.

وشدد النائب طارق دعبول على موضوع أتمتة الجمعيات الخيرية ليكون هناك بنك من المعلومات حولها تستفيد منه الوزارة، على حين رأى زميله عبود الشواخ أنه أصبح هناك ثراء لدى بعض القائمين على الجمعيات الأهلية.

وفي مداخلة له أكد الشواخ أنه لا توجد عدالة في التوزيع، إضافة إلى توزيع مواد منتهية الصلاحية وهذا ما حدث في ظاهرة بيع الطحين في مدينة القامشلي في ريف الحسكة، مشيراً إلى أنه لوحظ أيضاً أن بعض المواد توزع على أسماء وهمية.

وتساءل النائب همام مسوتي هل تصل المعونات إلى أصحابها؟ مشيراً إلى أن سوق العمل في سورية متفلت من أي ضوابط باستثناء بعض المهن التي لديها ضوابط عبر النقابات، مثلاً لا يجوز لطبيب الأسنان أن يفتح عيادة إلا بعد أن يسجل في نقابة طب الأسنان.

وأشار النائب حسيب الطحان إلى أن دور توقيف الأحداث مازالت لا تلقى العناية اللازمة وخصوصاً الرعاية الصحية وسوء معاملة النزلاء، مشدداً على ضرورة مراقبة القائمين على هذه الدور وخصوصاً أن النزلاء هم من الأحداث الذين بحاجة إلى رعاية وإرشادهم وإعادة تأهيلهم للمجتمع بشكل سليم.

وأكد زميله محمد الجغيلي أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية فيها فساد وتخلف في أدائها وأنه تم ذكر ذلك سابقاً، متسائلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الخصوص.

وأشار العديد من النواب إلى موضوع تثبيت العاملين المؤقتين مثل قتيبة بدر وفاطمة خميس وغيرهما إضافة إلى الاهتمام بالمشاريع الريفية إلا أن المقام لا يسمح لنا بذكر جميع المداخلات.

ورداً على مداخلات النواب كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري أن الوزارة في طور مراجعة كل التفاصيل التي تخص عمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة بموجب القانون ٩٣ لعام ١٩٥٨ لتحقيق المزيد من القدرات على ضبط العمل الأهلي وتوجيهه ضمن الأولويات والخطط الوطنية.

ورأت قادري أن ذلك يزيد من رقابة الوزارة كجهة إشراف على عمل الجمعيات وضبط هذا العمل ومتابعته المالية والإدارية، مشيرة إلى أنه تم جرى مسح للجمعيات في خمس محافظات للاطلاع على واقعها.

وأعلنت قادري عن إصدار تقرير العمل الأهلي في نهاية العام بعد استكمال المسح للجمعيات في المحافظات، معتبرة أنه الأول من نوعه لرصد قيمة العمل الأهلي وقدرته في تكامل الأدوار ليكون شريكاً للدولة في عملية التنمية.

وفيما يتعلق بمكاتب التشغيل أكدت قادري أنه لا يوجد توجه نحو إلغائها وإنما ما يتم حالياً تطويرها عبر رؤية لكيلا تكون مجرد تسجيل للأرقام وأدوار، موضحة أنه تم وضع استمارة مدروسة لإيصال طالب العمل إلى المكان الذي يتوافق مع قدراته.

وفيما يتعلق بموضوع مكافحة التسول أكدت قادري أنه تم الاتفاق مع وزارة العدل لتعديل القوانين التي تطول هذا الموضوع، متوقعة أنه قريباً سيتم الانتهاء منه لاستكمال أسباب صدوره.

ولفتت قادري إلى أن هناك امتهاناً للتسول والمشغل هم الأهل ومن ثم لا يوجد سلطة جزائية لدى الوزارة للتدخل لمصلحة هؤلاء الأطفال، مضيفة: طلبنا من وزارة العدل المزيد من التشدد في هذه الحالات.

بدوره كشف وزير الإسكان حسين عرنوس أن ١,١ مليون سكن حاجة سورية لمدة ست سنوات، موضحاً أن هذا الرقم أولي من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

وناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب موازنتي وزارة الإسكان والأشغال العامة والدفاع، فبلغت موازنة الأولى أكثر من ٣٣ مليار ليرة.

وخلال رده على مداخلات الأعضاء أعلن عرنوس عن لجنة لوضع الإستراتيجية الوطنية للسكن ووضع آلية حول هذا الموضوع، ومعرفة عدد المنازل التي تضررت خلال الأزمة، مشيراً إلى أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة عن عددها خلال الأزمة.

ولفت عرنوس إلى أن شراء الآليات يأتي في مقدمة أولويات الحكومة إلى جانب القمح لأهميتها في مرحلة إعادة الإعمار ودور الشركات الإنشائية في هذه المرحلة.

مداخلة لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري خلال جلسة مجلس الشعب أمس (سانا)

الشركة العامة للبناء والتعمير في السويداء تباشر مشاريع بملياري ليرة

| السويداء - عبير صيموعة

باشرت الشركة العامة للبناء والتعمير فرع المنطقة الجنوبية خلال الشهر الحالي تنفيذ ثلاثة مشاريع جديدة في السويداء بنحو ملياري ليرة، أحدها مشروع المجمع التنموي الريفي في قرية حبران بقيمة ١,٣ مليار ومشروع خطوط الصرف الصحي الرديف في سهوة بلاطة بقيمة ٣٩٦ مليوناً إضافة إلى مشروع بناء سور معمل أدوية تاميكو في المنطقة الصناعية في أم الزيتون بتكلفة ٢٢٢ مليوناً.

وبين مدير الفرع علي حسن أن قيمة الأعمال المخططة لعام ٢٠١٨ في السويداء بلغت نحو ١,٢ مليار ليرة على حين وصلت قيمة الأعمال المنفذة منذ بداية العام الحالي لغاية نهاية الشهر العاشر ١,٦ مليار ليرة، ووصلت نسبة التنفيذ إلى ١٣٨ بالمئة إذ جرى الانتهاء وتسليم العديد من المشاريع بقيمة عقودها المنفذة خلال العام الحالي بمبلغ ٢٧٦ مليوناً منها خطوط الصرف الصحي الرئيسية والمتممة في سهوة بلاطة ومدينة صلخد وتعبيد طرقات مدينة شهبا وترميم مدارس في صلاخد والخرسا وملح إضافة إلى مشروع بناء غرفة القبان والخزان العالي والبراد في سوق الهال الجديد.

وأوضح حسن أن من أول المشاريع مشفى شهبا وملاحقه لافتا إلى أن التأخير من لجنة الاستلام التي بدأت عملها بتاريخ ٢٠١٧/١١/١ وليس من فرع الشركة ومشروع تنفيذ شبكة الغازات الطبية في مشفى شهبا بقيمة ٣٦٥ مليوناً ومحطة تحويل المعمل القديم مرحلة أولى بقيمة ٨٠ مليوناً.

ولفت حسن إلى أن نسبة إنجاز المشاريع قيد التنفيذ تراوح بين ٧٠ و٨٠ بالمئة وسيتم العمل على تسليم معظمها نهاية العام الحالي، منها مشروع محطة معالجة الكفر ورساس ومشروع خطوط الصرف الصحي في بلدة الكفر وقريتي الرحا ومصاد ومشروع خط التصريف النهائي في المنطقة الصناعية أم الزيتون وأعمال شق وتعبيد الطريق الرئيسي والفرعي المحيط بالمقسم المخصص لشركة تاميكو في المنطقة الصناعية إضافة إلى مشاريع أخرى منها مشروع قصر العدل في السويداء وملاحقه، حيث تم الانتهاء من الموقع وبقيت التجهيزات الكهربائية والميكانيكية ومشروع تنفيذ المجمع القضائي في صلخد وبناء التصوينة وإكساء الخزان العالي في سوق الهال الجديد والجدران الاستنادية ومشروع تنفيذ خزان محمول على غرفتين لبئر الثعلة /١/ و /٢/.

وأشار حسن إلى أن أهم الصعوبات التي واجهت العمل كانت وما زالت في التأخير في صرف كشوف المطالبة إضافة إلى عدم الاتفاق على صرف فروقات الأسعار.

محافظة الريف تعود إلى حرستا في الصيف.. وتعجز عن حل أزمة النقل

البدء بتطبيق البطاقة الذكية بداية العام ولا عدالة في التوزيع

| عبد المنعم مسعود

كشف رئيس مجلس محافظة ريف دمشق صالح بكرو عن البدء بتأهيل المجمع الحكومي لمحافظة ريف دمشق في حرستا آملا أن يبدأ العمل خلال فصل الصيف القادم، ما يعني عودة إدارة محافظة ريف دمشق من المرجة إلى حرستا.

وجاءت تصريحات بكرو في إطار رده على مداخلات أعضاء مجلس المحافظة في الجلسة الثالثة والتي طفت فيها مواضيع النقل والمحروقات والكهرباء على باقي المواضيع في الريف الدمشقي.

وانتقد الأعضاء قلة وسائل النقل في الريف وخصوصاً في الفترة المسائية مطالبين بإيجاد حلول تسهل انتقال المواطنين بين بلدات الريف ومنها إلى دمشق، وبإيجاد صيغة متوازنة لتعرفة النقل لا تظلم المواطن وتعطي صاحب السرفيس حقه، مشيرين إلى وجود بعض خطوط النقل لا تلتزم بالتعرفة الحالية ومثال ذلك خطوط السرافيس من كراج ابن عساكر إلى منطقة النشابية وقرى المرج حيث يتقاضى السرفيس ٣٠٠ ليرة.

وتطرق الأعضاء لموضوع السرافيس تحت جسر الرئيس و ندرتها مساء مما يؤدي إلى صعوبة في عودة مواطني الريف إلى بلداتهم. وهو أمر أحاله بكرو إلى لجنة نقل الركاب المشتركة بين دمشق وريفها خصوصاً أن الموضوع يتكرر في كراجات السومرية والعباسيين وباب شرقي.

وكشف عضو المكتب التنفيذي للنقل أن المحافظة ستقوم بتعديل تعرفة أكثر من خط.

وانتقد اغلب الأعضاء تأخر التوزيع لمادة مازوت التدفئة في ريف دمشق عموما مبينين وجود تقصير واضح في هذا الأمر في القطيفة وجيرود والضمير وحفير التحتا التي لم يوزع فيها إلا على ٤٠٠ أسرة وبمعدل ٥٠ لتراً، وكذلك دوما، لافتين إلى أن الغوطة كمنطقة زراعية لم تصلها مادة المحروقات لحرث الأرض تمهيداً لزراعتها خصوصاً أن شهر تشرين هو شهر الزراعة، كما أن جميع القرى بعد النشابية تعاني من العطش بسبب عدم وصول مياه النهر.

وكشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات ميشيل كراز في رده على أعضاء المجلس أن العمل في البطاقة الذكية سيبدأ اعتباراً من بداية العام القادم لتوزيع مازوت التدفئة مبيناً أن ٨ مراكز تعمل حالياً في إصدار البطاقة وأن ١٠ مراكز أخرى يتم العمل على تحديد أماكنها.

ووفقاً لكراز فان هناك خطة لتوزيع ٤٠ ألف لتر في القطيفة و٢٠ ألفاً في جيرود ومثلها للمعظمية وكذلك الناصرية وان هناك ١٠٠ ألف لتر للنبك و١٠٠ ألف لتر لدير عطية ومثلها لقارة مؤكدا توزيع ١٥٠ ألف لتر لكل من التل ومعربا ومنين مبيناً أن التوزيع المباشر للمواطنين هو الحل في الوقت الحالي لوصول المادة إلى المستهلكين، مشيرين إلى عدم عدالة التوزيع.

وطالب أعضاء المجلس بتعزيل نهري بردى والأعوج لتصل المياه إلى الغوطة الشرقية لإرواء المزروعات إضافة إلى تعزيل مسيل وادي الخنافس المار في سعسع وكناكر.

وتركزت المداخلات بقطاع الكهرباء حول موضوع التقنين وعودته بشكل كبير في الفترة الحالية وبين أعضاء في المجلس أن نسبة الانجاز في قطاع الكهرباء في المعضمية فقط ٤٠ بالمئة فما تم تركيبه ٢٢ مركزاً فقط من أصل ٥٢ مركزاً.

وطالب الأعضاء باستبدال شبكات المياه في قرى جبعدين وحلة بعد أن مضى عليها ٧٠ عاماً إضافة إلى وجوب وصول المياه إلى الرحيبة فحاليا تصلها المياه مرة كل خمسين يوما وهو الأمر ذاته في قرية مغر المير في جبل الشيخ.

وكشف مدير وحدات المياه عمر الدرويش عن خسارة الشركة لأحد آبار القطيفة بسبب خطأ مبيناً أن حفر بئر في قرية أفره صعب جداً فعمليات الحفر تستلزم الوصول لعمق يتجاوز الواحد كيلومتر. موضحاً أن تكلفة حفر هكذا بئر تصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة بينما عملية مد أنابيب المياه إلى القرية تستلزم رفع المياه على ثلاث مراحل مؤكداً الحل سيكون بنقل المياه بالصهاريج عبر عقود لمؤسسة المياه.

١٢ مراقباً تموينياً قيد التحقيق في طرطوس.. وبيع الدقيق على الأرصفة

| طرطوس- الوطن

تحدث بعض أعضاء مجلس محافظة طرطوس عن وصول آلات قديمة وعاطلة إلى بعض الأفران في المحافظة مطالبين بالتحقيق في هذا الموضوع.

وتركزت نقاشات الأعضاء خلال الجلسة الثالثة من هذه الدورة على الأسواق ورغيف الخبز والمحروقات وتحدث أكثر من عضو عن موضوع الخلل في وزن الرغيف وجودته وسعر الربطة والازدحام الشديد على الأفران ونقص كميات الدقيق المخصصة لبعض المناطق. وتساءل البعض عن سبب انخفاض وزن ربطة الخبز في الأفران الخاصة وزيادة سعرها عن سعر ربطة الأفران العامة وحدوث تهريب لكميات من الخبز إلى لبنان وبيع الدقيق التمويني في الشارع وعلى البسطات واستخدامه لصناعة الكعك والمعجنات.

وفي موضوع المحروقات أشار الأعضاء إلى نقص كمية المحروقات المخصصة للمركبات والجرارات الزراعية وعدم تخصيص مازوت لمضخات المياه المركبة على الآبار وطالبوا بضرورة زيادة كمية المازوت المخصصة للمناطق الباردة والجبلية وأن تكون صهاريج توزيع المازوت في القرى والمناطق مزودة بجهاز لقراءة البطاقة الذكية.

وتساءل البعض عن الفارق بين أسعار طرطوس وأسعار بقية المحافظات وكذلك الفارق الكبير بين السعر الذي يبيع به الفلاح للبرتقال والليمون في سوق الهال وسعره المرتفع للمستهلك والذي يصل إلى حدود ١٥٠ ليرة، ووصف أحد الأعضاء أسواق الهال وما يحدث فيها بالمافيات.

وطالب بعض الأعضاء بإحداث شعبة للتموين في القدموس وتأمين وسائل نقل لإيصال الخبز إلى قرى القدموس وزيادة عدد كوات الخبز في الأفران.

بدوره نفى مدير التجارة الداخلية في طرطوس حسان حسام الدين وجود أي تصريح لوزير التجارة الداخلية حول إلحاق أسواق الهال بمجالس المحافظات الذي تحدث عنه أحد الأعضاء وأشار إلى أن المديرية تقوم بعمل كبير بالنسبة لمشاكل الخبز مؤكداً حل ٥٠ بالمئة من هذه المشاكل، مبيناً أن أي ملاحظة أو شبهة على أي مراقب تمويني ستؤخذ بالحسبان كاشفاً عن إحالة ١٢مراقباً للتحقيق.

وذكر مدير التجارة الداخلية أن المديرية صادرت خلال الأشهر الماضية ١٣ طناً من الدقيق التمويني المهرب.